**تاريخ السياسة الصناعية**

ويعود تاريخ السياسة الصناعية أساساً إلى الاقتصادي الالماني "فريدريك لستList .F "عام ،1909 وإلى "تقرير حول الصناعة" للاقتصادي والسياسي الامريكي الكسندر هاملتون Hamilton .A عام ،1791 والذين دعوا إلى أهمية تدخل الدولة لتشجيع الصناعات التحويلية.

كما أيدّ الاقتصادي الألماني فريدريك لست F. List الحماية من خلال فرض التعريفة الجمركية كوسيلة لتصنيع ألمانيا في منتصف القرن التاسع عشر. ثم تبعت جميع الدول الأوروبية ألمانيا، واليابان، على نفس المنهج.

أما على مستوى الدول النامية فقد بدأ الاهتمام بالسياسة الصناعية بعد نيل هذه الدول استقلالها السياسي، وصعوبة الاتجاه نحو المنافسة في الأسواق الخارجية. لذلك اتجهت الأسواق المحلية من خلال سياسة إحلال الواردات لخلق قطاع صناعي تحويلي قوي.

وتم ذلك اعتمادا على أفكار الاقتصادي راؤول بريبش R. Prebisch ، وهانس سنجر H. Singer التي بدأت في دول أمريكا اللاتينية ثم انتشرت لاحقا ًللهند وغيرها من البلدان النامية لاسيما مصر بعد الاستقلال وبقية البلدان العربية.

## **مفهوم السياسة الصناعية**

هي مجمموعة من السياسات الموجهة أساساً لتشجيع تنمية الأنشطة الصناعية التحويلية. وتختلف هذه السياسات عن السياسات الاقتصادية الكلية في كونها موجهة لقطاع معيّن وليس لكافة القطاعات الاقتصادية. كما أن السياسة الصناعية قد توصف بأنها "أفقية Horizontal "في حالة شمول دعم السياسات الصناعية لكافة الأنشطة الصناعية التحويلية، بدون تمييز. وقد تكون "رأسية Vertical "إذا كانت موجهة لدعم نشاط صناعي تحويلي معيّن.

نولاند و باك " Noland & pack ": يريان السياسات الصناعية بأنها "سياسة لتغيير الهيكل القطاعي للإنتاج نحو القطاعات التي توفر المزيد من فرص النمو المتسارع مما يتم إحداثه بواسطة عملية التحول الاقتصادي النموذجي بما يتلاءم مع نسبة الأفضلية الثابتة" أي أنها سياسة تعمد إلى القطاع المهم بالنسبة للدولة.

# **المبحث الثاني أنواع السياسات الصناعية**

الغرض من السياسة الصناعية ھو تحديد مسار الإجراء الالزم لدعم تحقيق الأهداف الانمائية التي تعتمد على أداء قطاعي الصناعة التحويلية والصناعة. ويجري عادة تبرير السياسة الصناعية استنادا إلى حالات الاخفاق في الاسواق التي تعوق التشغيل السليم للاسواق الحرة وتمنع بالتالي قدرة البلدان على بلوغ أھداف التنمية. ومن ثم فإنه يلزم تدخل الحكومة للتغلب على حالات إخفاق الاسواق، بل ولمعادلة ساحة التعامل لاتاحة مزيد من المنافسة العادلة والشفافة. وھذه الطريقة الاستراتيجية للتفكير بشأن صنع سياسة صناعية لھا أھمية عند النظر في تأثير السياسات الصناعية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم حيث أن السياسات العامة والانشطة والمؤسسات الحكومية قد تكون منحازة صراحة أو ضمنا ضد المنتجين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وھذا حقيقي بوجه خاص بالنسبة للبلدان النامية، حيث تميل السياسات إلى محاباة الشركات الاكبر حجما التي لديھا موارد وصلات أفضل من الشركات الاصغر حجما، وفي الحالات التي يتم فيھا تصميم خطط دعم صناعية على نحو لا يراعي التحديات والقيود الخاصة التي تواجَه .وبالاضافة إلى ذلك، فإن الخبرة الدولية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجال التصنيع في تنفيذ سياسات صناعية ليست لامعة وثبت أن فشل الحكومات في تصميم وتوجيه أنشطة السياسات الصناعية كان أحيانا أكثر ضررا من إخفاق السوق، لا سيما بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

**السياسات الصناعية الرأسية و الأفقية**

**أولا السياسات الصناعية الرأسية** تستهدف قطاعات مختارة من أجل النمو. والتمست هذه الأنواع من السياسات حماية الصناعات الوليدة ودعم القطاعات الاستراتيجية. وفي حين لا تزال البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تضطلعان بھذه السياسات إلى حد ما، تم التشكيك كثيًرا في ھذا النهج بوصفه مناهضا للسياسات التي تسعى إلى تحرير التجارة وزيادة عدد الأسواق الحرة. وعلاوة على ذلك، تميل السياسات الصناعية الرأسية إلى التطابق مع ھيكل صنع القرار المركزي، حيث تركز الاھداف الانمائية على مؤشرات النمو الاقتصادي الكلي، بما في ذلك الناتج القومي، والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، أو على الأمن القومي. ويميل ھذا النهج إلى عدم تشجيع تنمية المشاريع الخاصة والابتكار بل ويحول دون نمو الاقتصاد الجزئي وتوزيع مزايا الرفاه على جميع القطاعات. كما أن **محاباة قطاعات معينة على حساب غيرھا** يعزز سلوكيات السعي التي تلتمس فيھا جماعات الربح التأثير على السياسة العامة والحفاظ على مخططات دعم تدخلية من أجل مكاسب شخصية.

**ثانيا السياسات الصناعية الأفقية** أوسع تأييد في السنوات الأخيرة بوصفها نهجا أكثر فاعلية للتغلب على إخفاقات السوق. وتستطيع الحكومات إيجاد البيئة المواتية اللازمة لتعزيز التنمية الصناعية من خلال تيسير الوصول إلى المعلومات، وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية، وبناء القدرة، وتوسيع نطاق البنية التحتية. وقد بينت الدراسات أيضا أن السياسات الأفقية تميل إلى الحد من تشوهات السوق وتعزيز زيادة المنافسة المفتوحة والشفافة، والحد من مخاطر فشل السياسات المرتبط بتدخلات غير فاعلة. وتذهب الأدبيات الحديثة إلى مدى أبعد بتأييدھا نموذج جديد للنمو الصناعي يقوم على شراكة استراتيجية بين القطاعين العام والخاص يتولى فيھا أصحاب المصلحة معا وضع سياسات مناسبة وفعالة من خلال خطوط اتصال أكثر انفتاحاً؛ ويقال أن ذلك يتيح تبادل المعلومات على نحو أفضل فيما يتعلق بالتحديات والفرص التي تواجه تنمية القطاع الخاص وتعزيز عملية صياغة السياسات الصناعية. ومع ذلك ينبغي توخي الحذر لضمان إلا تسفر السياسات الأفقية عن تحيزات قطاعية وأن يظل التنسيق والتشاور متوازنا بين جماعات المستفيدين.

وسواء كانت السياسات الصناعية أفقية أو رأسية في نطاقھا، فإنھا عبارة عن أدوات تدخلية تستخدمھا الحكومات لإنشاء مسار للعمل وتحقيق نتيجة أو أكثر في مجال السياسات والأهم تحقيق تأثيرات في مجال السياسات العامة. وعلى الرغم من أهمية تحسين عملية صياغة السياسات الصناعية من خلال التنسيق فإنه من المھم على قدم المساواة ضمان تماسك السياسة العامة عبر القطاعات عن طريق تعزيز الأطر التحليلية التي يمكن من خلالھا تقييم السياسات الصناعية على النحو الملائم في إطار تنمية مستدامة.

**سياسة إحلال الواردات تشجيع الصادرات**

**أولا :سياسة إحلال الواردات**: تتضمن هذا السياسة إنشاء صناعات محلية لإنتاج منتجات كانت ستستورد سابقا، ويتم ذلك من خلال إيجاد حواجز جمركية وغير جمركية ضد استيراد السلع الأجنبية المماثلة.وقد اعتبرت الصناعات الاستهلاكية كصناعات مرشحة بالمقام الأول لتطبيق هذه السياسة، و ذلك لعدم تعقدها تكنولوجيا، ولتوافر الطلب المحلي على منتجاتها. على أمل أن يتم إحلال الصناعات المتعلقة بالسلع الوسيطة والرأسمالية لاحقا

كما تعني تطوير أو إدخال بعض الصناعات بالشكل الذي يؤثر على إجمالي الواردات بالنقص أو بزيادة عرض السلعة محليا لمواجهة الزيادة في طلبها باستخدام الوسائل المختلفة التي تؤثر على هذا العرض ويرجح انتشار هذا السياسة إلى العديد من الأسباب أهمها قبول التصنيع كسياسة، وكهدف استراتيجي في العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية وان إتباع هذه السياسات يؤدي ويساعد على خلق طاقة وقوة صناعية تساهم في حل العديد من المشاكل وعلى رأسها البطالة

**ثانيا سياسة تشجيع الصادرات** هي مختلف الاجراءات والوسائل التي تتبعها الدولة للتأثير على كمية وقيمة صادراتها بالشكل الذي يسمح بزيادة ومواجهة المنافسة الأجنبية بالأسواق العالمية وفي ظل التزامات العضوية في المنظمات الدولية، فقد انتهج العديد من الدول النامية، وبتشجيع من برامج الإصلاح الاقتصادي، سياسة صناعية أخرى تقوم على استهداف السوق الخارجي بدلا من السوق المحلي الا انه رغم ذلك يجب ألا يتبادر للاذهان بان سياسة تشجيع الصادرات هي مرادفة لسياسات تحرير التجارة الخارجية، فكوريا مثلا نجد أن سياسات تشجيع الصادرات تعايشت مع العديد من التشوهات، والتي تتناقض مع سياسات تحرير التجارة. ويرى أنصار هذه السياسات بأنها تؤدي إلى تحقيق نمو أفضل،لأنها توفر حوافز متشابهة للمبيعات الصناعية المحلية ولأغراض التصدير، وبالتالي تؤدي إلى تخصيص الموارد بناء على الميزة النسبية، كما تسمح باستغلال وفرات الحجم...الخ

# **مبررات وأدوات استخدام السياسة الصناعية**

# **اولا: مبررات السياسة الصناعية**

أدت الأزمة الى إعادة النظر في الدور الاقتصادي الذي تلعبه الحكومات واكتسب التدخل الحكومي في الاقتصاد قدراً من الشرعية، ويتوقع ان يتعزز هذا التوجه وفي الولايات المتحدة الامريكية تم إنفاق المليارات من الدولارات لدعم تصنيع السيارة التي تعمل بالهيدروجين، وتقوم فرنسا باقتراض الملايين من اليورو لدعم ما تعتبره صناعات النمو. وهكذا تقوم اغلب بلدان العالم باستخدام السياسات الصناعية على نحو او آخر ومن بينها الصين وسنغافورة والبرازيل وتشيلي وبريطانيا وغيرها.

وهناك العديد من المبررات الاقتصادية التي تستخدم لتبني السياسة الصناعية وأهمها

‌أ. إن من أكثر المبررات وضوحاً لاستخدام السياسة الصناعية العمودية هي حجة الصناعة الناشئة وذلك باستخدام الحماية التجارية الانتقائية. ويؤكد البعض بأن وجود حالة وفورات التعلم في العمل(Learning by doing) فيما بين الصناعات يعزز بشكل كبير حالة التدخل لصالح الصناعات الناشئة.

‌ب. ان السوق الدولية متركزة بشكل اكبر من السابق، والانتاج العالمي والتجارة الدولية والتكنولوجيا اصبحت تخضع الى هيمنة الشركات متعددة الجنسية وتسارعت التغيرات التكنولوجية، واصبح الانتاج مكثفاً. كل هذه العوامل تؤثر سلباً على آفاق التنمية في البلدان النامية مما يفرض الحاجة لدى البلدان المذكورة للتدخل الحكومي.

‌ج. ان وجود حالة فشل السوق (market failure )تعيق وظيفة الاسواق الحرة وتمنع قدرة البلدان على تحقيق الاهداف التنموية ، ولهذا فأننا نحتاج في مثل هذه الحالة الى تدخل الدولة للتغلب على فشل الاسواق واستخدام السياسة الصناعية. ولهذا فأن وجود حالة فشل السوق يعتبر مبرراً تقليدياً لاستخدام السياسة الصناعية العمودية.

‌د. أدت العولمة الى توسيع نشاطات المصانع العالمية الكبيرة، حيث انها تقوم بتحديد مواقع المراحل الانتاجية المختلفة للمنتج المعين في بلدان مختلفة من خلال فروعها وشركائها، فالمصنع العالمي يتمتع بعدد من المزايا (بالمقارنة مع المصانع الاصغر حجماً في البلدان النامية) حيث يمتلك مزايا محلية مرتبطة بالتكنولوجيا وبالتجربة والمعلومات عن الاسواق والتسويق والتوزيع ووفورات الحجم على مستوى المصنع. ويمكن للمصنع الكبير ان ينتفع من خدمة الشبكات مع الشركاء والتعاون مع المصانع الاخرى والحصول على المستلزمات الانتاجية من مصادر رخيصة، فضلاً عن تمتعه بأمكانيات توسيع السوق ومزايا التجمعات واتفاقات التراخيص والعقود طويلة الامد في الشراء والتجهيز والمشروعات المشتركة .

كل هذه المزايا للمصنع الكبير متعدد الجنسية تجعل المصانع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية غير قادرة على المنافسة على قدم المساواة مع المصانع الكبيرة مما يجعلها بحاجة الى الرعاية والدعم والتدخل الحكومي.

**أدوات السياسات الصناعية**: تسعى الدولة بالتدخل في الاقتصاد، من أجل تحسين مستواها والرفع من مكانتها الاقتصادية، وتصحيح الاختلالات

**أ-سياسة الترخيص الصناعي:** تعتبر هذه السياسة من أهم وسائل التأثير على هيكل الصناعة وبالأخص ظروف الدخول إلى الصناعة ومنثم مستوى التركز فيها.

**ب-سياسة الحماية الجمركية:** تشكل الحماية الجمركية للصناعات الوطنية إحدى الوسائل الرئيسية لتشجيع وتدعيم هذه الصناعات.

**ج- سياسة القروض الصناعية:** تدعم الدول صناعاتها المحلية من خلال تقديم قروض عن طريق مؤسساتها للمشاريع الصناعية حسب أهميتها وجدواها الاقتصادية وبدون فوائد.

**د- سياسة المشتريات الحكومية:** تهدف هذه السياسة إلى تفضيل المنتجات ذات المنشأ الوطني على غيرها من مثيلاتها الأجنبية.

**ه- الإعفاء من ضرائب الشركات:** تقوم هذه السياسة على إعفاء الشركات المحلية من الضرائب المقررة حتى ىتحفز وتعزز من تنافسية منشآتها المحلية.

**و- سياسة سعر الصرف:** من خلال تخفيض سعر العملة الوطنية يمكن تشجيع الصادرات من الإنتاج المحلي وكذلك تخفيض الواردات من السلع الأجنبية المنافسة للسلع الوطنية.

**ز- سياسات مكافحة الاحتكار:** في الدول التي تتبع هذه السياسة تمنع الاتفاقيات العلنية والسرية الاحتكارية التواطئية بين كلأ وبعض منتجي سلعة من أجل السيطرة عل ىسوقها أو تحديد سعرها.

ح- **السياسات الحكومية تجاه الاندماج بين المنشآت**: تقوم كثير من الدول بمراقبة أو تنظيم عمليات الاندماج خوفا من تأثريها السلبي على مستوى المنافسة في سوق الصناعة بتقوية الاتجاهات الاحتكارية

**مدى نجاح السياسة الصناعية.**

- ينبغي لصناع السياسات اقامة **توافق السياسات الصناعية** مع البيئة السياسية المحلية. و التفكير فيمن سيستفيد، ومن سيخسر، وكيف تعمل الحوافز السياسية على دعم السياسات الصناعية الجيدة.

- **تتباين قدرة البلدان** على تنفيذ السياسات الصناعية المختلفة تباينا كبيرا، بطرق تتجاوز القيود السياسية المباشرة. فيجب أن تكون هذه السياسات مصممة بما يتناسب مع القدرات الإدارية والمالية. وعلى سبيل المثال، قد لا تتمتع الاقتصادات النامية اليوم بالقدرة المالية اللازمة لتنفيذ السياسات الصناعية الخضراء بالأدوات المستخدمة حاليا في الاقتصادات المتقدمة. وبما أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع، فينبغي أن نتوقع أن تختلف السياسات الصناعية من بلد إلى آخر.

- تتطلب السياسات الصناعية في كل الأحوال تقريبا **الاستثمار في القدرات الإدارية**. وكان هذا صحيحا في كوريا الجنوبية في ستينات وسبعينات القرن الماضي، عندما قامت الحكومة بإضفاء الطابع المركزي واستثمرت في القدرة الإدارية،

من الممكن التغلب على مخاطر فشل الحكومة في الماضي وقد تم التغلب عليها بالفعل. فعندما يتم اختيار السياسات الصناعية للعمل ضمن القيود السياسية وقيود الحوكمة المحلية، وعندما تستثمر الدولة بقوة في بناء القدرة الإدارية المطلوبة لنشر السياسات الصناعية ومراقبتها، فإن احتمالات النجاح تصبح كبيرة.

ولا يزال هناك الكثير لنتعلمه عن "كيف تعمل" السياسات الصناعية. وقد بدأت الدراسات للتو في استكشاف التجارب المتنوعة والغنية للسياسات الصناعية؛ ولا بد من إجراء المزيد من القياسات والتقييمات. ويتعين على خبراء الاقتصاد وصناع السياسات ألا يركزوا على إخفاقات السوق ومزيج السياسات فحسب، بل أن يركزوا أيضا على السياسة

**الخاتمة**

**تعتبر السياسات الصناعية أداة استراتيجية حيوية لتوجيه النمو الاقتصادي وتعزيز التنافسية. من خلال دعم الابتكار، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، يمكن للدول تحقيق تنمية مستدامة وتحسين مستوى المعيشة لمواطنيها. يجب أن تركز هذه السياسات على تلبية احتياجات السوق العالمية والمحلية، مع مراعاة التحديات البيئية والاجتماعية. في الختام، إن نجاح السياسات الصناعية يعتمد على المرونة والتكيف مع المتغيرات، مما يسهم في بناء اقتصاد قوي ومستدام يتماشى مع التحولات العالمية.**